

الذخيرة

الحيض في القبل ويأتونهن في الدبر فأمرهم \square تعالى بالاعتزال في الموضعين وأباح بعد الطهر القبل فقط بقوله من حيث أمركم \square الثانية ليس على واطئ الحائض كفارة لأنها ليست من لوازم التحريم بدليل الغضب والغيبة والنميمة وغير ذلك فلا بد حينئذ من دليل يقررها ولم يوجد فيقرر وقال الشافعي وابن حنبل وجماعة يكفر وأوجب الحسن كفارة رمضان وأحمد يخبره بين دينار ونصف دينار وقتادة يوجب بإصابته في الدم دينارين وبعد انقطاعه نصف دينار وابن عباس يوجب إن أصابها أول الدم ديناراً وفي آخره نصف دينار ولعل هذه الأمور منهم استحسان لدفع السيئة بالحسنة فرع في الجواهر يحرم وطؤها بعد انقطاع الدم وقبل الغسل خلافاً للأبي حنيفة في إباحته ذلك إذا انقضى أكثر الحيض وهو عشرة أيام عنده أو وجد معنى يناه في حكم الحيض مثل حضور آخر وقت الصلاة لأن الوجوب عنده متعلق بآخر الوقت أو يتيمم للصلاة ووافق ابن بكير من أصحابنا في الإباحة لنا قوله تعالى حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن فاشتراط انقطاع الدم والغسل ويدل على أن المراد الغسل قوله تعالى إن \square يحب التوابين ويحب المتطهرين مدحا وحثاً على التطهير وذلك يدل على أنه مكتسب وانقطاع الدم ليس بمكتسب وأما قول أبي حنيفة إن علة المنع الدم فيزول بزوال علته فيشكل عليه بانقطاعه قبل العشرة الأيام فلو تيممت على مذهبنا ففي جواز وطئها بعد أيام الدم قولان مبنيان على أن التيمم هل يرفع الحدث أم لا